

تقرير عن:

ندوة «مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي»

بيروت، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

رياض زكي قاسم

المدير العام بالوكالة، لمركز دراسات الوحدة العربية،
ومدير قسم الدراسات.

- ١ -

عقد مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ندوة فكرية، ذات طابع سياسي بامتياز، بعنوان «مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي»، بتاريخ السبت ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في بيروت (لبنان)، فندق شيراتون. وانعقد النقاش طويلاً، مع أربع أوراق خلفية، وتعقيبين، حول مسألة «الإسلام السياسي» وأوضاعه الراهنة، والاحتمالات المستقبلية تخصيصاً.

وقد حضر الندوة ٥٧ باحثاً وباحثة، من مختلف البلدان العربية، ومن مختلف الأطياف السياسية والحزبية، وهو ما شكّل فرصة نادرة لحوار حضاري، تمكّن فيه المشاركون من عرض وجهات النظر، على ما بينها من اتفاق أو اختلاف، وسجلوا ظاهرة نقاشية، قلّما تحصل في راهننا السياسي، من حيث الإحاطة بالمسألة الرئيسية، ومن حيث كم المعلومات وبلورة المفاهيم، وتحديد المصطلحات المستجدة، ذات الصلة.

- ٢ -

افتتح وقائع الندوة رياض قاسم مدير عام المركز، بالوكالة، مرحّباً بالحضور، وداعياً إلى إقامة حوار يعزّز روح المشاركة والتسامح والاعتدال في فهم قضايا الأمة، ولا سيما نظام الحكم، مشيراً إلى ما قام به المركز لتوطيد أواصر العلاقة بين مختلف الأطياف الحزبية والسياسية، ولا سيما القوميين والإسلاميين، من خلال ما قدّمه المركز، طوال ثلاثين سنة، من مؤتمرات وندوات وحلقات نقاشية وبحوث. ودعا - باسم المركز - إلى البحث المجدي عن أسباب قصور أو عجز محاولات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن الحدّ من الفقر والبطالة والتخلف، ممّا ليس له

أية علاقة مباشرة بالدين، طالما أن اليأس والقنوط جو عام يتساوى في معاناته الإسلاميون والقوميون وسائر المشارب السياسية. ورأى أن الاتجاه إلى استعداء فريق هو شريك أساسي، كرد فعل، سيحول دون تلمس أسباب البحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى «الأصولية»، كما يحول دون تدبر الوسائل المساعدة على استبعاد الأسباب الفاعلة للأزمة.

ثم، تحدثت سيسيليا ستيرنيمو، نائبة مديرة المعهد السويدي بالإسكندرية، بالنيابة عن السفارة برجيتا هولست العاني مديرة المعهد، فقدمت «بعض الرؤى عن الإسلام السياسي» في السويد؛ في ضوء العدد المتزايد للسكان المسلمين، هناك، مؤخراً (حوالي ٥٠٠,٠٠٠ مسلم)، مشيرة إلى وجود سياسيين بخلفية إسلامية، لكنهم تبّنوا المفهوم العلماني للدين، كونه شيئاً خاصاً، وليس أسلوب حياة، كما يطرحه المسلمون الملتزمون.

وفي سياق ما يعترض السويد، من معضلات، بسبب المجموعات الإسلامية المهاجرة، استبعدت أن يكون المسلم في السويد سياسياً نشطاً ومسلماً ملتزماً في آن واحد؛ ف «هذا غير مقبول من المنظور العلماني للدين كونه شيئاً خاصاً»، وبالتالي كون الشخص مسلماً ملتزماً سيصبح دينه قضية عامة. ومما رأته من القضايا المثيرة لكثير من الجدل عن الإسلام، اليوم، هو تطبيق الشريعة، وما في ذلك من مخاطر على النظم الديمقراطية والعلمانية.

واختتمت بالقول إنه لا يجب المبالغة في تقدير الهوية الإسلامية في الحياة السياسية السويدية، لكنها رأت أنه مع تزايد المسلمين المهاجرين إلى السويد، ولا سيما القادمين من سورية والصومال، سوف ترتفع الأصوات أكثر ممّا هي عليه الآن، في ما خصّ الهوية، والانخراط أكثر في الحياة السياسية السويدية.

- ٣ -

رأس الجلسة الأولى، عبد الإله بلقزيز، مقدّماً عبد الوهاب الأفندي، الذي كتب ورقة بحثية بعنوان: «الإخوان إعادة تقييم. الإخوان المسلمون وتحدي «دمقرطة» الدين في زمن مضطرب.

يعتقد الأفندي أن تنظيم الإخوان المسلمين هو أحد أكثر الحركات السياسية نجاحاً في الأزمنة الحديثة، إن لم يكن أنجحها على الإطلاق. ثم عرض للخلافات التي أثّرت في تاريخ الجماعة من جوانب عدة، وأردف ذلك بالأعمال النقدية الجادة والتقييمات لسياسة الحركة وخياراتها السياسية، مشيراً إلى تركّز النقد في السنوات الأخيرة، من داخل تنظيم الإخوان، على محاولات القيادة العليا فرض سيطرتها، والحيلولة دون أي حوار، وهو الأمر، أو المشكلة عينها التي تمتلّت بفتره رئاسة مرسي، أي العجز عن الانفتاح وبناء التحالفات، أو السير ببرنامج يجعل بناء التحالفات أمراً غير ضروري.

وفي كل الأحوال، ينظر الباحث في سياق أوسع للخروج ممّا تعيشه مصر من جدل، فيطرح ثلاثة أسئلة: (١) سؤال الدين والسياسة، ثم يلحظ بعدين لذلك: «تسييس» الدين، و«تدين» السياسة، فيحدث الأول حين يستخدم الدين لتحديد السياسة، «ما يستدعي وفي آن واحد

نقاشاً وفق مفردات الصراع على السلطة، وحجاجاً باسم الدين، وتفاوضاً حول السلطة العرقية والدينية؛ وتؤشر الثانية إلى «التفاعل المتبادل والاعتماد المتوازي بين حقلي الدين والسياسة»؛ (٢) والجدل الحديث حول دور الدين في الشأن العام، الذي استؤنف النقاش فيه بعد قطيعة، على يد شخصيات من خارج المؤسسة الدينية أو على هامشها مثل الأفغاني ومحمد عبده وابن باديس...، إلا أن هؤلاء وأتباعهم لم يوجدوا «حركات»، إلا ما ندر، إلى أن بدأ الأمر لاحقاً بـ «الجمعيات» ثم «الاتحادات» التي كانت بمنزلة منظمات مجتمع مدني.

وفي معرض النقد، يرى الباحث أن النظام ومؤيديه ينشرون خطاباً يتسم بالتناقض الذاتي: «فهم يقولون بدعم الديمقراطية، إلا أنهم لا ينفكون يتخذون كل الإجراءات لحرمان الحزب، الأكثر شعبية، من فرصة البقاء، ناهيك عن الحقوق المتساوية في التنافس...».

ويعتقد الباحث، «أن الإخوان سوف يفيدون، من الأخطاء التي تنطوي عليها مسيرة النظام الحالي، ومن غير المستبعد أن يلجأ الناس إليهم مرة ثانية، باعتبارهم المعارضة الموثوقة الوحيدة».

ثم يسجل الباحث ملحظين نقديين اثنين، الأول، ما يتعلق بمسألة المواطنة، فعلى قاعدة قبول الإسلاميين بواقع الدولة الوطنية الحديثة، كان على الإسلاميين الاجتهاد لتوفير حل لمعضلة المواطنة. ويستدرك بالقول: «لقد تحقق بعض التقدم، لكن المشكلة لم تحل كلياً على المستوى النظري»؛ والملحظ الثاني يتعلق بمسألة نزاع السياسة عن الدين، أو ما يتعلق بالوضع الحالي، «فإذا توافقنا أنها مشكلة مزدوجة، بمعنى أنه لا يمكن نزاع السياسة عن الدين، ولا أن ينجح الدين في السياسة، فهل يمكن لمنطق «ديني» موثق أن يميل بحججه الكفة ضد استخدام الدين في السياسة؟ أنا أعتقد -والقول للباحث- أن ذلك ممكن».

ويخلص الباحث إلى توجّه إبعاد الدين عن ساحة المساومات ليبقى واجباً دينياً، للحفاظ على نقاء التعاليم الدينية، (...) وسيكون أمراً مفيداً -برأيه- إذا بادر الإسلاميون إلى أخذ الخطوات الضرورية لتخفيف حدة الاستقطاب، وإزالة التهديدات المتهومة ضد تماسك كلٍّ من الدولة والمجتمع.

• المناقشات

حظيت هذه الورقة بمداخلات وفيرة، لما أثارته من أسئلة: فقد لاحظ رفعت سيد أحمد أن الورقة كُتبت بروحية ومنهجية سابقة على ما جرى في مصر حديثاً، حين انتفض الشعب، وليس العسكر، كما جاء في الورقة. كما سجّل نقداً لها في عدم تعرّضها لما عاشته مصر من تحولات، وأنها لم تعالج أبعاد فشل الإسلام السياسي في تجربة الحكم. وانتقد حسن عبد العظيم تعاطف الباحث مع الإخوان المسلمين، ولا سيما حين اعتبر الموجة الثورية الواسعة المؤيدة من الجيش، انقلاباً (!)، ودعا إلى استخلاص الدروس من انتفاضات الربيع العربي، باتجاه المشاركة السياسية بين قوى الثورة، من غير احتكار طرف أو تيار للسلطة في المرحلة الانتقالية. وأشار عبد المحسن حمادة إلى عيوب في تنظيم الإخوان، تتمثل بخضوع رئيس الدولة (الإخواني)

لأوامر المرشد، وهي ظاهرة لا توجد في أية دولة، عدا عن أن الإخوان «يقولون ما لا يفعلون»، وينظرون إلى الأوطان بأنها مجرد «إمارة في دولة الخلافة». وتساءل خالد الحروب عن ندرة وجود الشباب في الندوة، ثم تحدث عن مفهوم المواطنة، الوارد في الورقة، فرأى أن مفهوم المواطنة، وكذلك الدولة الوطنية ما زالا غير مترسخين في وعي الإسلاميين، الذي يقوم على فكر ما فوق دولتي؛ فكرة أممية ما بعد الدولة الوطنية، واستغرب كاظم الموسوي وصف فترة الرئيس مرسي بـ «فترة ذهبية» مقارنة بما حصل بعدها، وحمل مرسي مسؤولية الإحباط الذي «أنجزه» في عهده، وعدم قدرته على التغيير، وتحقيق أهداف الثورة المطلوبة التي «ركب هو وحركته على هودجها إلى السلطة». أما سعد ناجي جواد فقد اعترض على القول إن الإخوان «سرقوا الثورة»، فهذا - برأيه - غير صحيح، لأن الانتخابات جاءت لصالحهم، وبالتالي كان يجب أن يُقبل بالنتائج الديمقراطية. وفي سياق تقييم الوضع الراهن في مصر، سجل أسامة الغزالي حرب اختلافه «الجزري» مع من وصف النظام القائم بأنه «نظام عسكري»، فما حدث في مصر في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ هو - برأيه - ثورة شعبية حقيقية، أطاحت بحكم الإخوان المسلمين. ورأى أن مصر، اليوم، تبني للمستقبل نظاماً ديمقراطياً حقيقياً، لا هو ديني، ولا هو عسكري، وإنما هو نظام مدني بكل المواصفات.

ما استرعى انتباه عبد الحليم فضل الله في ورقة الألفندي، ذلك التقسيم العملي الوظيفي بين الدين والسياسة، فقد لاحظ أن المقصود هو الفصل بين مجال العمل السياسي الذي يمكن أن يكون دينياً، ومجال الدولة ككيان معنوي ينبغي فصله عن الدين. وانتقد قاسم قصير حصر تجربة الإسلاميين في الحكم بما حدث في مصر فقط، ولاحظ، بشكل عام أن وصول الإسلاميين على السلطة أثبت أنهم لا يملكون مشروعاً سياسياً واضحاً، أو «كوادر» سياسية قادرة على إدارة الحكم. ويتفق عبد الغني عماد مع الكثيرين بأن الإسلام السياسي العربي فشل بإنتاج تجربة ومشروع سياسي...، لكن هذا لا يبرر - برأيه - إقصاءهم عن الحياة السياسية. ورأى أن الحديث عن مستقبل الإسلام السياسي بمنطق مفصول عن مستقبل السياسة في الوطن العربي، يبقى قاصراً.

وشدّد أمين محمد حطيط على فكرة أن الإخوان المسلمين لا يمثلون وحدهم الإسلام السياسي. وما رفعه الإخوان من شعارات إسلامية لا تمثل «برأي جمهوره واسعة من المعنيين» جوهر الإسلام وحقيقته في المجال السياسي. وقارن هذا الجانب، الفاشل، بالجانب الإيراني الناجح، فإيران - برأيه - «استطاعت وهي جمهورية إسلامية أن تتقدم، وأن تلحق بمصاف الدول المتطورة...». ولاحظ نصري الصايغ تفاقم عملية التلازم، حالياً، بين الدين والسياسة، في البلدان العربية، وأن نزع الدين عن السياسة، ونزع التسييس عن الدين، «لم يحن أوانه بعد». وهو يعتقد أن الدين صيغة فاشلة للدولة والسلطة والحكم. ودعا أن تكون لكل جماعة حريتها الدينية وتشريعها الديني، كما للجماعات المدنية والعلمانية الحرية. ويخلص إلى أن الدولة القومية أو الوطنية التي تصلح «لهذا المدى العربي، هي الدولة الحاضنة للتنوع، بحرية، ومن دون إكراه أو عسف أو إلزام».

في رده على المتداخلين، قال الأفتندي: إن الإخوان في فترة حكمهم ودورهم السياسي «كان كارثياً»، وأكد أنه انتقد الإخوان ودورهم، ولكن النقطة الأهم - برأيه - هي الطريقة التي تمّ بها إسقاط الديمقراطية من أجل إسقاط الإخوان، وهو ما أدى إلى الأزمة الحالية في مصر، واستبعد أن يكون الإخوان أو غيرهم من الإسلاميين يريدون إقامة دولة دينية في مصر، فقد كان خطابهم - برأيه - غير ذلك. ومما لاحظته في هذا السياق أن التعديلات على دستور «الإخوان» مثلاً، لم تركّز على الفقرات الدينية.

- ٤ -

رأس الجلسة الثانية، ساسين عساف، مقدّمًا رضوان السيد، الذي شارك بورقة عنوانها: «الإسلام السياسي ومسألة الشرعية: الظهور والمآلات».

سلّط الباحث الضوء، بدايةً، على مسألة الشرعية وجدلية ظهورها وصيرورتها بين الأمة والجماعة والدار والسلطة، فلاحظ أن الشرعية التأسيسية في النظر الإسلامي الكلاسيكي ترتبط بمفهوم السيادة ارتباطاً وثيقاً، وليس بالتطورات الداخلية، مهما بدت مفزعة. كما ذكّر أن السيادة، منذ أيام الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي، أمران: النظام الداخلي العام، والاستقلال عن الخارج، وعدم التبعية له.

ويعتقد الباحث أن الإسلامية الجديدة استطاعت خلال سبعة عقود إجراء تحولات ضخمة في الفهم للدين وعلاقته الاجتماعية والدولية والعالمية. ويرى أنه من خلال تلك التحولات صار الإسلاميون حاجة، وأحياناً ضرورة في بعض المجتمعات العربية والإسلامية بالمعاني الأخلاقية والاجتماعية والسياسية.

ويرى أن السلفيين يشاركون الإخوان اليوم باعتبارهم أحد جناحي الإسلامية الجديدة، لكن السلفيين - برأيه - انفجاريون، ولا يملكون رؤية سياسية متماسكة، ولا تنظيمات متماسكة.

ويخلص الباحث إلى تسجيل موقف من مسألة الإسلام السياسي، فيرى أن له مستقبلاً في المجتمع، إن لم يكن في السلطة، وذلك لأسباب أربعة، الأول، تأسسه على فكرة أو عقيدة استعادة الشرعية التي حظيت بوزن مضاعف بسبب تضالّ الشرعية الأخرى؛ شرعية الدولة الوطنية العربية؛ الثاني، اكتسابه مشروعية وثقة بنفسه وفي النظر العام بالفوز في الانتخابات بعد الثورات؛ الثالث، صلابة تنظيماته العقدية، رغم افتقاره إلى القيادات الكارزمية؛ الرابع، تمكّنه من القيام بعمليات تحويل مفهومية في قلب الدين، ارتبطت به، وارتبط بها، ويصعب إخراجها وإخراجها من يقين العامة وبعض الخاصة إلا في مديات متطاولة من نجاح الدولة المدنية والحكم الصالح.

• المناقشات

لاحظ يوسف الشويري أن ما يجري بحثه في الندوة هو مستقبل مشروع سياسي أيديولوجي، يُطلق عليه لقب «الإسلام السياسي» وهو - برأيه - ليس تعبيراً دقيقاً. واعتبر أن الباحث (السيد) قد أصاب في الإشارة إلى شرعة التأسيس وشرعية المصالح، وإقامة التوازن بينهما، «إذ إن هناك انقطاعاً بين الإسلام التاريخي والحركات الحديثة التي أرادت أن تعيد بناء نموذج إسلامي معين».

وفرق أمين محمد حطيط بين نهجين سياسيين أساسيين في ما يوصف بالإسلام السياسي، الأول، نهج السلطة من أجل الإنسان، وهو تيار مبدئي، والثاني نهج الإسلام من أجل السلطة، وهو تيار مصلحي، مرن في السلوك. لذا لا يمكن أن نقول - برأيه - بمفهوم واحد للمشروعية في الإسلام، فالشرعية لدى التيار الأخير تقوم على قاعدة ظرفية، وفقاً لما يراه الحاكم، أما الشرعية لدى التيار المبدئي فهي قائمة على قواعد ثابتة، وقد مثل للتيار المبدئي بمحور المقاومة اليوم، ومثل للتيار المصلحي، الذي ظهر فشله بتجربة الإخوان المسلمين في مصر.

واعتبر كاظم الموسوي أن الباحث (السيد) يطرح في ورقته شرحاً تاريخياً لمفهوم الشرعية، ويفسره في اصطلاحين، هما «المشروعية وشرعية المصالح»، ويسقطهما على مراحل تاريخية، وأراد أن يوصلهما إلى ما يحصل في التاريخ المعاصر. لكن الموسوي يعتقد أن البحث عن الشرعية أساسه شرعية الشعب، وهو «ما رأيناه في الشارع المصري خلال الثورة الأولى والتصحيح الأخير».

من جهته يخطئ عبد الغني عماد تنميط دراسة الإخوان، أو الإسلام السياسي، وبالتالي عزلهم عن السياق السياسي والاجتماعي، و«كأنهم كائنات غير إنسانية، لا تتأثر أو تتطور...». أما مسألة مفهوم الشرعية، وهي النقطة السياسية في ورقة الباحث (السيد)، وعلاقة ذلك بمفهوم النموذج الذي أنتجه الإسلام السياسي لموضوع الدولة، فهو يأخذ على هذا المفهوم أنه لم يتطور كثيراً، ولم يخرج عن متدرجات الطرح التأسيسي لحسن البناء الذي تركز حول أطروحة الإسلام دين ودولة.

ونصح عبد القادر بن قرينة التيار الإسلامي، و«هو يصارع سلمياً للوصول إلى الحكم» أن يعتمد مبدأ: نبذ العنف للوصول إلى السلطة، وكذلك التمسك بها؛ والاجتهاد في الوصول إلى الحكم، وحق المعارضة ضمن حدود المحافظة على الدولة، والإيمان بالعيش المشترك وممارسته، فلا مستقبل للتيار الإسلامي إلا «بإشراك باقي التيارات».

أما هيثم الناهي فقد وجد في الورقة اهتمامها بالبعد التاريخي والأسس التاريخية لتنفيذ الأسس الشرعية ومداخلها الفكرية. وهو يأخذ على (السيد) أنه تناسى في السرد التاريخي مفهوم الشرعية، وما مرت به من مراحل، كان لكل منها دوره وإرهاصاته التي انعكست على الدولة والسلطة. وينتقد (الناهي) الشرعية الجديدة المتمثلة بفكر سيد قطب و«المتأسلمين الجدد»، تلك التي انطلقت مع بداية العام ٢٠٠٠ من عدة فضائيات تشكك في الإنسان وسلوكياته

بتحليل الأمور وتحريمها ضمن أدلجة للسلاح والتكفير، وغيرها من المسميات. ويتعجب الناهي من إغفال السيد لهذه الأفكار، وأنه (السيد) لا يجد لها ضرورة، ممّا جعل بحثه «مقالة بسيطة، فيها سرد صحفي، علّله، بأنه أتبع فيه منهج ماكس فيبر».

- ٥ -

رأس الجلسة الثالثة، ليلي شرف، قدمت توفيق السيف، الذي كتب ورقة بحثية، عنوانها: «تحولات الإسلام السياسي في السعودية، ومستقبله».

ناقشت الورقة أبرز تحولات الإسلام السياسي في العربية السعودية، مع التركيز على جماعتين، يعتقد الباحث أنهما الأكثر تأثيراً في العقدين الماضيين، هما «الإخوان المسلمون»، و«السلفية الحركية السرورية». وينطوي مسارهما في سياق مبادرة دفاعية ضد الحداثة واليسار، برعاية حكومية، وهي مبادرة أسست لحراك ديني - أهلي، سوف يتحول إلى دائرة مصالح متميزة من النظام السياسي والمؤسسة الدينية الرسمية. ويرى الباحث أن صعود التيار في ثمانينيات القرن العشرين هو ثمرة لعلاقته العضوية مع الدولة، وصراعه معها في التسعينيات يكشف عن اندفاعه للتعبير بصورة أوضح عن مضمونه الأهلي.

وتخلص الورقة إلى أن مستقبل الإسلام السياسي السعودي، بجماعتيه ليس مشرقاً أو مبشراً، كما هو الحال في بلدان عربية أخرى، وهذا يعود، برأي الباحث، إلى: (١) التفارق المتزايد بين هموم التيار - وبالتالي خطابه - وانشغالات الجمهور وتوقعاته؛ فالتيار ما زال مشغولاً بمصارعة التغريب والحداثة، مهموماً بالمؤامرة الدولية على الإسلام؛ (٢) وخلافاً للحال في تونس ومصر، مثلاً، فإن الإسلاميين السعوديين لا يعتبرون - في نظر الجمهور - نقيضاً أيديولوجياً أو سياسياً، أو بديلاً موضوعياً عن النخبة الحاكمة، فقد كانوا جزءاً منها، وبرزوا في ظلها. ورغم تدهور العلاقة بين الطرفين في السنوات الأخيرة، لم يتغير خطاب التيار بشكل ملحوظ، ولم تدخل ضمنه أدبيات العدالة الاجتماعية والتنمية السياسية، التي تعتبر مؤشراً على تفارق أيديولوجي أو سياسي.

ويشير الباحث إلى تأثير الربيع العربي، وتوسّع الاتصال بمصادر المعلومات، وتراجع قلق الهوية، وهو ما أدى إلى إطلاق مسار تغيير تدريجي، لكنه عميق، في البيئة الاجتماعية للتيار الديني الحركي، الأمر الذي يقود - برأيه - إلى تغيير مواز في الفرص المتاحة وشروط الحصول عليها. بمعنى أن العودة إلى ساحة الفعل السياسي ستكون مشروطة بالتكيف مع متطلبات الواقع الجديد.



عقب حيدر إبراهيم علي على الورقة البحثية، بجملة ملاحظات، تناولت مشكلة تدقيق المفاهيم والمصطلحات المستخدمة، «فهي غالباً بلا تعريف إجرائي..» و«تداخل مفاهيم، مثل:

الجماعة، التيار، التنظيم، الإخوان، لوصف الكيان الذي يمثل الإسلام السياسي في السعودية»، وطمح الإحياء «من البداية حتى النهاية».

وتوقّف حيدر أمام كثرة ما جاء في بعض أجزاء الورقة من استخدام مفهوم «قلق الهوية» الذي يأخذ - برأيه - معاني متعددة، ولكن في الغالب، يبدو وكأن المقصود به الصدمة الحضارية أو الانفتاح المفاجئ على العالم، أو قد يعني اندراج المجتمع السعودي المحافظ في النظام الرأسمالي العالمي، أو وقع سيرورة العولمة على ثقافة تظن أنها قادرة على المقاومة.

وينتقد المعقّب ما جاء في الورقة من مقارنة بين الحالتين المصرية والتونسية مقابل الحالة السعودية، عن صعود الإسلاميين، فمن الأدق - برأي حيدر، الحديث عن انتشار الحركات الإسلامية، وليس صعودها؛ فالصاعد من منظور تاريخي، هو - برأيه - من يملك رؤية صحيحة وبرامج عملية قابلة للتنفيذ، ويحوّل الوعود والشعارات إلى إنجازات ووقائع، وهذا ما لم يفعله الإسلاميون بعد وصولهم إلى السلطة، لذلك فهم يندرجون الآن ضمن التجارب الفاشلة.

• المناقشات

أثار كاظم الموسوي في مداخلته على ورقة السيف مسائل تتعلق بنشاط جماعة الإخوان المسلمين في الجزيرة العربية، من حيث تاريخها وارتباطاتها وعلاقتها بالسلطة. بالمقابل هو يتفق مع السيف في استنتاجه حول مستقبل الجماعة والتيار على السواء في الجزيرة، واستمرارهما في الدوران حول المواضيع الدينية والمؤامرة الدولية، وعدم قدرتهما على الانفتاح والتكيف مع العصر؛ وهو - برأيه - مؤشر جلي على انحسار فاعليتهما السياسية في التحولات والتغيرات. ثم يسأل كاتب الورقة: «من هي الجماعات التي يمكن أن تلعب دوراً بناءً في التحول والتغيير الموضوعي. وأين مكان ممثلي أو رموز، أو علماء الشيعة في هذه العملية؟».

ورأى عبد الغني عماد أن هناك اختزالاً شديداً في الورقة لجهة عرض المواجهة/الصدام بين الصحويين والدولة وأسبابه وقضية «مذكرة النصيحة» والمطالب الإصلاحية التي رفعت إلى الملك فهد. أمّا عن مستقبل الإسلام السياسي في السعودية والخليج فيراه مرتبطاً بمستقبل السياسة نفسها، فبقدر ما يوجد إمكانية لولادة مجال عام، فهناك إمكانية للحديث عن مستقبل السياسة والفاعلين السياسيين، مشدداً على المشاركة «التي بدأت طلائعها».

وبدا لـ مصطفى عمر التير أن الوهابية هي الطيف المسيطر في السعودية. ولاحظ أنه يوجد في الوقت الحاضر نشاط سعودي لا تخطئه عين المراقب في كل من تونس وليبيا، يتمثل هذا بهدم القباب وشواهد القبور، إلى جانب فتح رياض أطفال ومدارس خاصة، يقم فيها تعليم ديني على الطريقة الوهابية، إضافة إلى إدخال منشورات وأشرطة لبعض الدعاة السعوديين، وكذلك القيام بتنظيم محاضرات ودروس دعوية يتولاها دعاة ليبيون، أقاموا سنوات في السعودية وفي اليمن، بهدف نشر الفكر الوهابي، إضافة إلى فتح قناة إذاعية لهذا الغرض، وإرسال عدد من الشباب إلى الدراسة في المعاهد الدينية السعودية.

من جهته عبد الوهاب الأفندي رأى أن هناك سجلاً يدور في الأوساط الرسمية السعودية حول دور التلاقح بين الفكر الإخواني والفكر السلفي، في بروز التيار الجهادي، وذلك في مقابل المقولات الغربية التي تنسب الظاهرة الجهادية إلى الفكر السلفي خصوصاً. ثم يوجّه سؤاله إلى كاتب الورقة (السيف): ما هو تقييمكم للحجج المتداولة في هذا السجال؟

بدوره يتساءل قاسم قصير: بما أن النظام السعودي وتيار الإسلام السياسي، يستندان إلى الشرعية الدينية، فما هي طبيعة الخلاف حول هذه الشرعية؟ وكيف يمكن حسم هذا الصراع في ظل تراجع قوة الشرعية الدينية للسلطة لصالح تقدم الشرعية الدينية للإخوان المسلمين والتيار السلفي الحركي؟ ويضيف: هناك مَنْ يتحدث عن وجود تطور إيجابي لدى التيار السلفي الحركي تجاه الشيعة في السعودية، مما قد يؤدي إلى نوع من التعاون بين الإصلاحيين الشيعة والسلفيين الإصلاحيين حول قضايا حقوقية واجتماعية، فهل يمكن حصول ذلك، وما هو تأثير هذا التعاون في مستقبل الإسلام السياسي؟

ويذهب كمال خلف الطويل إلى القول بأن هناك خطراً وجودياً يشكّله الإخوان المسلمون على نظام آل سعود، وذلك عندما يحكمون في قطر عربي مركزي، أما عندما يكونون داخل الخليج أو عبر الإقليم فهم -إذ ذاك- مجرد بياق أو حواشي للنظام السعودي.

- ٦ -

رأس الجلسة الرابعة، والأخيرة، خالد الدخيل، وقد قدم سعد الدين إبراهيم، ليلخص ورقته التي جاءت بعنوان: «بداية خسوف ظاهرة الإسلام السياسي».

يستهل الباحث، في القسم الأول من ورقته، باعتباره ما حدث في مصر خلال العام ٢٠١٣ هو بداية الخسوف لظاهرة الإسلام السياسي. ويستدرك، أن هذا لا يعني بالضرورة انتهاء دور الإسلام السياسي في الحياة العامة للمسلمين، أو انتهاء تأثيره في المجتمعات التي يعيشون فيها، لكن اختيار العبارة -برأيه- ينطوي على فكرة أن شمس الإسلام السياسي، في آخر تجلياتها المصرية والعربية، قربت على الغروب؛ ولكنها يمكن أن تشرق ثانية، مهما طال الزمن.

أما القسم الثاني من الورقة، فأدرجه في ثلاث نتائج، في ضوء ما استخلصه من مشهد الصدام بين الإخوان والدولة في العام ٢٠١٣: أمّا الخلاصة الأولى، فاعتباره الجماعة التنظيم السياسي الوحيد الذي يستخدم الدين كوسيلة للتأثير والسيطرة السياسية؛ والثانية، هي أن الإخوان يمثلون التنظيم السياسي الأول في مصر الحديثة، الذي لجأ إلى العنف المسلح لفرض إرادته على المجتمع والدولة؛ الثالثة هي أن الإخوان المسلمين مارسوا وتمرسوا بتأدية دور «الضحية»؛ فهم يدعون أنهم دائماً مستهدفون، وأنهم دائماً في المعتقلات، وأنهم دائماً أبرياء، وعلى صواب، وأن من استهدفهم هو عدو للإسلام والوطن؟

وختم ورقته بالقول: إن أيَّ صدام يجري بين الإخوان المسلمين والدولة المصرية، ينتهي بانتصار الدولة عليهم، كما على غيرهم من الجماعات الإسلامية المتشددة، على امتداد ثمانين عاماً. ومع ذلك لا يتعلّم الإخوان المسلمون الدرس.

وعقّب علي الدين هلال على الورقة، فرأى، بدايةً، أن العنوان: «خسوف الإسلام السياسي» مبتكر، ثم كان منطقياً - برأيه - أن يربط الباحث وجهة نظره في مسألة «الخسوف» بمفهوم الدورات التاريخية، ثم أكّد في هذا المقام أن خسوف تيار الإسلام لا يؤثر في مكانة الدين في المجتمع وثقافته العامة، فالخسوف بهذا المعنى ينصرف إلى التوظيف السياسي للإسلام بهدف الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها، واستخدام الإسلام السياسي كسلاح ضد الخصوم السياسيين. ورجّح أن انتهاء حكم الإخوان في مصر وجّه ضربة كبيرة وموجّهة إلى أحزاب وتنظيمات تيار الإسلام السياسي في الوطن العربي.

وخلص المعقّب إلى أن سلوك النخبة في عهد الإخوان اتّسم بـ «الهواية»، وعدم التصرّف كرجال دولة، وعدم إدراك حدود سلطة الحكم في المرحلة الانتقالية.

• المناقشات

سجل ٣٠ متداخلاً ملاحظات انتقادية على ورقة إبراهيم، ممّا جعل النقاش مثمرًا ومتصاعداً في سلاسة، يزخر بحوار بلغ درجة عالية من المسؤولية الفكرية.

ولعل الملاحظة الأكثر تواتراً في النقاش، هي أن الورقة لم تجب عن كثير من المسائل الجوهرية المدرجة في مخطط الندوة، ولم تتضمن، إلا قليلاً، محاولة تحليل العلاقة بين الإسلام السياسي وباقي المكونات وبالمحيط الاجتماعي، ودور القوى الخارجية، وبعض القوى الإقليمية. وأن الورقة اقتصرت على حركة الإخوان المسلمين، كممثل للإسلام السياسي، سواء المستوى السلفي، أو مستوى الأحزاب الجديدة، وكان ينبغي تناولها جميعاً، لأن بعضها لن ينخسف، أو يزول بسهولة، لما له من ظهير شعبي وسياسي. كما غابت مسألة فلسطين عن أجندة الإسلام السياسي في مصر، وبخاصة لدى الإخوان. وعندما حضرت، جاءت على شكل تنازلات من أجل التمكين في السلطة.

وانتقد عبد الوهاب الأفندي ما أسماه «نبوءة هذه الورقة» قاصداً تعبير «خسوف الإسلام السياسي» في مصر، ورأى أن هذا أقرب إلى التمني.

وعلق عبد المحسن حمادة على مقولة أن الإخوان جاءوا إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع، بالقول: إنهم يتجاهلون حقائق، من أبرزها أن مَنْ جاء بالانتخابات، لا يحق له أن يحول الدولة إلى ملكية خاصة، يفعل فيها ما يشاء من أعمال تتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية.

ورأى عبد الغني عماد أن المقاربة التي قدمها كاتب الورقة، فيها انحياز في الموقف والتحليل. وتساءل: أين نقف الآن في مصر بعد ثورتين، كان من نتيجة كلٍّ منهما إمساك العسكر بالسلطة. ألا يدل هذا على ضعف النخبة السياسية في إنتاج سلطة مدنية ديمقراطية

بعد ٢٥ يناير، كي لا أغامر وأقول إفلاسها؟! ويرى أن الخطأ، بل الخطيئة الكبرى، في حكم الإخوان في مصر، تكمن في الإقصاء والاستفراد بالسلطة، وهو ما وقعت فيه، أيضاً، سلطات الحكم العسكري حالياً.

أما حسن عبد العظيم فقدّر أن تيار الإسلام السياسي سيستمر، ولن ينتهي، حتى ولو فشلت حركة من حركاته السياسية في هذه أو تلك بسبب أخطائها وممارساتها التي لا تتفق مع جوهر الإسلام ومبادئه السامية.

وتعليقاً على قول سعد الدين إبراهيم، أن الإسلام السياسي سوف يبقى، ولن ينتهي، علّق أسامة الغزالي حرب بالقول: «أعتقد أن الإسلام السياسي، بمعنى «الخلط بين الدين والسياسة» سوف يختفي، ولكن ما سوف يبقى، بالطبع، هو الإسلام، كدين وثقافة». وأضاف موضحاً: إن الخلط بين الدين والدولة هو إصرار على وجودنا في العصور الوسطى. ومثلما خرجت أوروبا من العصور الوسطى، وبقيت المسيحية، سوف تخرج - مصر من العصور الوسطى، ويبقى إسلام مصر الوسطي المعتدل.

- ٧ -

اندرجت مداخلات المشاركين، في هذه الندوة، في اتجاهين رئيسيين، أولهما، ما كان متعلقاً بالأوراق البحثية، أو التعقيبات، وهو ما جئنا على اختصاره؛ وثانيهما ما كان قد نحا باتجاه شمولي، تضمن مقارنة لعلاقة التيارات السياسية الليبرالية بالحركات والتنظيمات الإسلامية، وما يمكن أن يشكّل استشرافاً، أو خارطة طريق للمستقبل السياسي، الذي يوجب اشتراك مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية في تحديد مضامينه، وصياغته.

وقد حدّد هذا المسار، منذ انعقاد الجلسة الأولى للندوة، عبد الإله بلقزيز، الذي دعا المشاركين إلى مقارنة «مسألة الإسلام السياسي» من منظور الأوضاع الراهنة والاحتمالات المستقبلية، وأن تلحظ المناقشات جملةً من المسائل ذات الصلة، وأن تتناوله بالدرس والتحليل، مشيراً إلى ما تضمّنه مخطط الندوة من نقاط عشر، تستجمع تقريباً، نقاط البحث.

لكن عدداً من المشاركين آثر رأياً آخر، حتى لا يغدو النقاش - برأيه - استجواباً تقيمه الندوة، وتلزم به المشاركين.

وقد قدّمت مداخلات، فيها من الاستشراف المستقبلي، والنظرة العلائقية بين المذاهب السياسية، وما يتوجب عليها من مسؤوليات تجاه المجتمع، ومنطق الخطاب، وأساليب العمل، ممّا سجل تكاملاً في الحوار، وغطّى ثغراً، كان من الممكن، لو بقيت، أن تأخذ قسطاً من نجاح الندوة.

وفي هذا الاتجاه، كانت مداخلة خير الدين حسيب الذي ركّز أساساً على المستقبل، وقليلًا على الحاضر والماضي، بقدر ما يخدم الكلام فيهما على المستقبل، مبيّناً نقاطاً عدة، من أبرزها قوله:

- نعاني في الوطن العربي ظاهرتين خطيرتين: التخلف الفكري، باستثناءات قليلة، على مختلف المستويات؛ وغياب التراكم المعرفي، الذي بدونه، نكون كمن يبحث في كثير من الأحيان في ما سبق أن بحثناه وناقشناه، وانتهينا حوله إلى توافق، منذ أكثر من عشرين سنة، مثل مسألة العلمانية، وتطبيق الشريعة.

- أن الربيع العربي في كل من تونس ومصر قد فاجأنا بنتائجه، فلم يكن الذين كسروا حاجز الخوف في تونس ومصر، ابتداءً، يفكرون، أو يرفعون شعار إسقاط النظام. وكانت شعاراتهم تتغير وتتوسع بين يوم وآخر، ولم يكن لديهم خطط أو مشاريع للحكم؛ وهذا ينطبق على الإسلام السياسي، وعلى غيره.

- وبالرغم من كل ما حصل حتى الآن، فماذا عن المستقبل. أيّاً كان رأينا في الأخطاء التي ارتكبتها الإخوان، فهم فصيل وطني، وواجبنا أن نساعدهم ونحميهم من تكرار ما ارتكبه من أخطاء، وأن يكون ذلك من خلال «المشاركة والاعتدال» وليس الإقصاء، الذي سيدفعهم إلى العنف كوسيلة بديلة في العمل السياسي، وأن توضع الضمانات اللازمة في الدستور وغيره، كي لا يتاح لهم أو لغيرهم الانفراد بالحكم والسلطة.

- ورأى أن «المشروع النهضوي العربي» بعناصره الستة: الوحدة العربية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، يصلح أن يكون برنامجاً مشتركاً للتيارات الرئيسية (القومي العربي الديمقراطي، الإسلام الديمقراطي، اليساري الوحدوي، الليبرالي الوطني).

ورأى عبد الأمير الأنباري، أن تعبير «الإسلام السياسي» هو أقرب إلى المفهوم المجازي، حيث إن الإسلام هو دين سماوي، قبل أن يكون شيئاً آخر.

وحدّد حسن عبد العظيم ما تحتاج إليه مجتمعاتنا العربية اليوم، وهو قيام الكتلة التاريخية بين التيارات السياسية الرئيسية، والتوافق على قواسم مشتركة لبناء المشروع الوطني والقومي النهضوي، المرتكز على التعددية السياسية، والحريات الأساسية، وحقوق المواطنة، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وأشار رياض زكي قاسم إلى خارطة اقتصادية، سيكون لها الأثر الفاعل في تحديد مستقبل الأمة العربية؛ مع إشارة منه إلى ما نُشر عن اكتشاف الغاز والنفط بكميات عالية جداً في مساحة تمتد من الساحل السوري فاللبناني فالفلسطيني إلى المصري، وهي تضارع ما في الخليج والعراق. وسيكون هناك صفقات وتسويات تملّحها المصالح بين دول الغرب وأمريكا وروسيا، لذا، من المجدي أن نحسن - نحن العرب - قراءة ما استجدّ أو يستجد من تحولات في المنطقة، بدل التقاتل العبثي.

ولحظ بشارة مرهج أن العلاقة بين الدين والقومية تنطوي على إشكاليات حادة. أمّا إدعاء القدرة على حلّها بموقف متسرّع من هنا أو هناك، فأمر لا يمكن القبول به. والأحرى بنا العمل على مقاربة هذه المسألة وفهمها بروح موضوعية عصرية.

وتمنّى معن بشور أن يكون موضوع الندوة هو مستقبل الكتلة التاريخية، الذي دعا المركز إلى ضرورة بنائها، عبر دراسته المميزة «استشراف مستقبل الوطن العربي»، كي لا تأتي الندوة في سياق تعميق الفجوة بين تيارات الأمة، بدلاً من أن تكون فرصة لمراجعة جريئة وعميقة من الإسلاميين، وغيرهم، لتدارك الثغر التي وقعوا فيها. وأضاف: أما الحديث عن مستقبل الإسلام السياسي فينبغي أن لا يحدد مَنْ هو المقصود بحركات الإسلام السياسي فقط، وإنما أيضاً مستقبل العمل السياسي العربي برمته.

ومن وجهة نظر محمود حداد فإن الحديث الجاري عن فشل مَدَوِّ للإسلام السياسي، غير دقيق بحصريته، لأنّ الفشل مزدوج، فلقد فشلت «الليبرالية» العربية، وكذا «القومية» التي استولى عليها العسكريون. ولهذا فنحن - برأيه - في مأزق تاريخي، حيث تشترك كل هذه الاتجاهات في الفشل في تقديم مشروع سياسي - اقتصادي - اجتماعي مقنع للنهوض الوطني

- ٨ -

في ختام وقائع الندوة، تحدث كلٌّ من:

أحمد عبيدات، باسم المشاركين، فنوّه بالجهود التي بذلت وأدت إلى نجاح الندوة، التي تميزت بالحوار العلمي، والطروحات العقلانية. وفي سياق نقده أسلوب العمل السياسي للأحزاب في الوطن العربي، رأى أن المشكلة الأساسية تمثلت في أن هذه الأحزاب لم تمتلك في أيّ يوم من الأيام مشروعاً نهضوياً تنموياً حضارياً، وأصبح مشروعها الوحيد هو الوصول إلى السلطة.

وتحدثت، بدورها، السيدة سيسيليا تثيرنمو، باسم المعهد السويدي بالإسكندرية، فشكرت كلّ من شارك في إعداد الندوة ونجاحها.

وتقدّم رياض زكي قاسم (مدير عام المركز بالوكالة) بالشكر والامتنان لكل المشاركين في هذا «النهار الطويل»، مشيداً بالمناخ الحضاري، الذي ساد الحوار في الجلسات الأربع، وهو مناخ علمي، يُعنى بتقبّل الاختلاف في الرأي، ونسق خُلقي يُعلي من وظيفة المثقف. كما أشار إلى الرغبة بالتوسع - مستقبلاً - في معالجة المسائل التي كوّنت إشكالية عنوان الندوة □

يوميات عربية

تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية

لوقف نزيف الدماء في سورية، وذلك رغم المناقشات التي هيمنت على أعمال المجلس والتي تمحورت حول تباين المواقف بين النظام الحاكم المشارك في «جنيف - ٢» وقوى المعارضة التي لا تزال تعلن رفضها المشاركة في المؤتمر من دون ضمان لرحيل النظام (الأهرام، القاهرة، ٤/١١/٢٠١٣).

٢ - العلاقات العربية - العربية

- نقلت صحيفة النهار عن زوار للرئيس اللبناني ميشال سليمان أنه ينظر بإيجابية إلى ما حققته الزيارة التي قام بها أمس الأول إلى السعودية، إذ أكدت الأخيرة أنها ستبقى إلى جانب لبنان مهما تكن الظروف. وأعلن أنه تناول مع العاهل السعودي الملك عبد الله مقررات المجموعة الدولية لدعم لبنان التي تم التوافق عليها في نيويورك خلال انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وأبرزها المقررات المتعلقة بدعم العملية السياسية في لبنان ودعم تطبيق «إعلان بعبدا»، إضافة إلى دعم الاقتصاد اللبناني ودعم الجيش بكل السبل المتاحة والعتاد اللازم،

١ - العمل العربي المشترك

- انعقد مجلس جامعة الدول العربية في دورة غير عادية على مستوى وزراء الخارجية في مقر الجامعة في القاهرة للبحث في تطورات الأزمة السورية والجهود المبذولة لعقد مؤتمر «جنيف - ٢» حول سورية. وقد جدد المجلس دعمه للائتلاف السوري (المعارض)، داعياً مختلف فصائل المعارضة السورية إلى التجاوب مع الجهود الهادفة إلى عقد المؤتمر من أجل تشكيل هيئة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية كاملة بما فيها السلطة على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالتوافق بين مختلف أطراف الحوار. كما دعا المجلس إلى وقف شامل لإطلاق النار في سورية، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى جميع الأراضي السورية (جامعة الدول العربية، القاهرة، ٣/١١/٢٠١٣). وذكّرت الأنباء أن أغلبية البلدان العربية، وفي مقدمها مصر، أبدت حرصاً على تهئية الأجواء لإنجاح مؤتمر «جنيف - ٢» باعتباره الفرصة الأخيرة أمام الحل السياسي المنشود